CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

CEDAW/C/1998/II/L.1/Add.8
8 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة التاسعة عشرة
٢٢ حزيران/يونيه - ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨

مشروع تقرير

المقررة: السيدة أورورا خافاتي دي ديوس (الفلبين)

إضافة

رابعا - النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

باء - النظر في التقارير

٣ - التقريران الدوريان الثالث والرابع

جمهورية كوريا

١ - نظرت اللجنة في التقريرين الدوريين الثالث والرابع لجمهورية كوريا (CEDAW/C/KOR/3 و CEDAW/C/KOR/4) في جلستيها ٤٠٠ و ٤٠١، المعقودتين في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨ (انظر CDAW/C/SR.400 و 401).

تقديم الدولة الطرف

٢ - ذكرت الممثلة أن التقرير الرابع أعدته هيئة استشارية، تتألف من ممثلين عن ٢٥ منظمة غير حكومية و ٧ أخصائيين في السياسات المتعلقة بالمرأة، وذكرت أن جمهورية كوريا صدقت في آب/أغسطس ١٩٩٦ على التعديل المدخل على المادة ٢٠ من الاتفاقية.

090798 090798 98-19813

٣ - وذكرت الممثلة أن التصديق على الاتفاقية أثر تأثيرا ملحوظا على حياة الكوريات. وتم الاسترشاد بتعليقات أعضاء اللجنة على التقرير الثاني في عام ١٩٩٣ أثناء تنفيذ السياسات المتعلقة بالمرأة، لا سيما فيما يتعلق بمشاركة المرأة في اتخاذ القرارات وفي إلغاء قوانين المواطنة التي تميز ضد المرأة.

٤ - ووصفت الممثلة عدة إصلاحات قانونية رئيسية، بما في ذلك قانون فرص العمل المتساوية لعام ١٩٨٧، وقانون رعاية الأم والطفل لعام ١٩٩١، وقانون معاقبة العنف الجنسي وحماية الضحايا لعام ١٩٩٣، وقانون تنمية المرأة لعام ١٩٩٥، وقانون منع العنف العائلي وحماية الضحايا لعام ١٩٩٧. وقد تم سن تشريع لإدخال تعديلات على قانون الجنسية في عام ١٩٩٧، وسوف تسحب جمهورية كوريا قريبا تحفظاتها على المادة ٩.

٥ - ووصفت الممثلة الجهود التي تبذلها الحكومة لنشر الاتفاقية على نطاق واسع، بما في ذلك تنظيم ندوة في عام ١٩٩٤ للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لتصديق البلد على الاتفاقية، ونشر شروح للاتفاقية في عام ١٩٩٦.

٦ - وذكرت الممثلة أن الحكومة وضعت منذ شباط/فبراير ١٩٩٨ على قائمة أولوياتها في مجال السياسة العامة تعزيز حقوق المرأة بوصفها جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان. وأنشأت لجنة رئاسية معنية بشؤون المرأة واستحدثت خطة رئيسية في سياسات المرأة (١٩٩٨-٢٠٠٢)، بهدف زيادة مشاركة المرأة في جميع قطاعات المجتمع الكوري. وتعتزم الحكومة أيضا زيادة نسبة النساء في اللجان الحكومية بحيث تصل إلى ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٢.

٧ - وأشارت الممثلة إلى ما للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة من تأثير ملحوظ، وإلى أن منهاج عمل بيجين ساهم مساهمة كبيرة في زيادة تمكين المرأة. وحددت الحكومة، على سبيل متابعة أعمال المؤتمر، ١٠ أولويات في مجال السياسة العامة للنهوض بالمرأة، بما في ذلك توسيع مرافق رعاية الطفل، وتحسين خدمات رعاية الطفل، وإنشاء شبكة معلومات عن المرأة.

٨ - وأكدت الممثلة أن المشاركة المتزايدة للمرأة في السياسة شرط مسبق لتعزيز مركزها الاجتماعي، وزيادة تطوير الديمقراطية في المجتمع. وفي عام ١٩٩٥ تم وضع نظام يستهدف تعيين النساء في الوظائف العامة لتسهيل توظيف عدد محدد من النساء في القطاع العام كل سنة، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الموظفات من ١٠ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠.

٩ - وأشارت الممثلة إلى تأثير الأزمة الاقتصادية، وآثارها الضارة المحتملة على الكوريات، لا سيما على الأسر ذات الدخل المنخفض التي ترأسها امرأة، وذكرت أن الحكومة تعتزم زيادة الجهود التي تبذلها لتوفير شبكة أمان لهذه الأسر ومنع انهيار الوحدة الأسرية. وتعتزم أيضا تعزيز برامجها لتقوية الأنشطة الاقتصادية النسائية.

١٠ - وذكرت الممثلة أنه لم يتم تحقيق المساواة بين الجنسين في التوظيف والتنسيب والترقية، وفي حين أن هناك قوانين ولوائح ترمي إلى تحقيق المساواة في العمالة، لم تدخل المرأة في القوى العاملة بالسرعة التي كانت متوقعة.

١١ - وذكرت الممثلة، في ختام عرضها، أنه على الرغم من أن الأيدلوجية الكونفوسية ما زالت تعرقل التحقيق الكامل للمساواة بين الجنسين، فإن المسألة هي مجرد مسألة وقت قبل أن تفسح التقاليد المجال أمام تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين، والديمقراطية التمثيلية، والازدهار المشترك. وأعربت عن ثقتها في أن المرأة الكورية، بفضل الحماية المتساوية التي تتمتع بها بموجب القانون، ستصبح شريكة تساهم في عملية بناء الأمة، وتكتب الفصل الخاص بها والمتعلق بنهضة القرن الحادي والعشرين العالمية للمساواة بين الجنسين.

تعليقات ختامية من اللجنة

المقدمة

١٢ - أثنت اللجنة على تقرير الحكومة الكورية، ولا سيما إعدادها للتقرير الدوري الرابع الذي تم بصفة عامة تحضيره على ضوء إرشادات اللجنة. ورحبت اللجنة بالتقرير المنظم والشامل الذي قدم مجموعة كبيرة من المعلومات والبيانات عن وضع المرأة في كوريا. وأظهر التقرير الإرادة السياسية والتزام الحكومة القوي بتحسين وضع المرأة وتحقيق هدف المساواة بين الجنسين. ورحبت اللجنة أيضا بالردود المستفيضة التي قدمتها الحكومة مما سد الثغرات الموجودة في التقرير المكتوب.

١٣ - وذكرت اللجنة أن التقريرين والعرض أشارا بوضوح إلى التقدم الجوهري والإداري الذي تم إحرازه خلال العقد الماضي في مجال النهوض بالمرأة وهنأت اللجنة حكومة كوريا والمنظمات غير الحكومية الكورية على الإنجازات الجوهرية في القضاء على كثير من أشكال التمييز ضد المرأة، ومن ثم تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

الجوانب الإيجابية

١٤ - رحبت اللجنة بالخطوات الأكيدة التي اتخذتها الحكومة للنهوض بالمرأة، فضلا عن الجهود المبذولة لإدماج منظور يراعي الفوارق بين الجنسين في السياسات والبرامج.

١٥ - ورحبت اللجنة بإنشاء وتعزيز الآلية الاستباقية الوطنية للنهوض بالمرأة. وبخاصة، اللجنة الرئاسية المعنية بشؤون المرأة الموجودة الآن تحت رعاية رئيس الجمهورية بصورة مباشرة والمخولة تسهيل تنفيذ

السياسات التي تراعي الفوارق بين الجنسين. وبالرغم من ذلك، ربما يكون من المستصوب زيادة تبسيط النظام في المستقبل، من قبيل تغيير مركز اللجنة إلى وزارة كاملة التكوين.

١٦ - ورحبت اللجنة بتعاون الحكومة الوثيق مع المنظمات غير الحكومية لمكافحة العنف العائلي من خلال سن تشريعات حمائية إضافة إلى إنشاء مراكز لمنع العنف المتصل بالجنس والعنف العائلي وحماية الضحايا، وإنشاء ملاجئ لحالات الطوارئ فضلا عن شن حملات ترمي إلى زيادة الوعي لتشجيع الإبلاغ عن حالات العنف العائلي وغيرها من أشكال المضايقات الجنسية والاستجابات الرسمية لتلك الحالات.

١٧ - ولاحظت اللجنة مع الارتياح الجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ منهاج عمل بيجين وذلك من خلال إعداد خطة وطنية للنهوض بالمرأة وتحديدها لعشر أولويات في هذا الصدد. وأثنت اللجنة على سن قانون عام ١٩٩٥ لتنمية قدرات المرأة وإنشاء صندوق تنمية قدرات المرأة الذي مُنح ٧٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم تنفيذ منهاج عمل بيجين وخطة تنمية قدرات المرأة.

١٨ - ولاحظت اللجنة مع التقدير اعتماد وتنقيح عدد من القوانين والأحكام القانونية لكي تتمشى التشريعات الوطنية مع الاتفاقية، وبخاصة قانون عام ١٩٩٨ لمنع العنف العائلي، وقانون حماية الضحايا وقانون عام ١٩٩٥ من أجل النهوض بالمرأة الرامية إلى التصدي لقضايا المساواة بين الجنسين بطريقة شاملة. ورحبت اللجنة بالتعديلات التي أدخلت على القانون الوطني في عام ١٩٩٧ والأخبار التي تفيد بأن الحكومة تنظر حاليا في مسألة سحب تحفظها على المادة ٩ من الاتفاقية.

١٩ - وأثنت اللجنة على المجموعة الكبيرة من السياسات والاستراتيجيات والتدابير التي اتخذتها الحكومة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي وأبرزت بخاصة الإنجازات التي تحققت في مجال التعليم، بما في ذلك العمل بنظام التوجيه المهني غير التقليدي للمرأة.

العوامل والصعوبات التي تؤثر في تنفيذ الاتفاقية

٢٠ - لاحظت اللجنة استمرار وجود قِيم الذكور الأبوية الراسخة والصور المقولبة التقليدية لدور المرأة. وبالرغم من التعديلات التي أدخلت على القانون المدني، لا تزال توجد أحكام تمييزية من قبيل منع الزواج بين الأفراد ذوي الكنية المشتركة. وفضلا عن ذلك، لا يُسمح بطلب فحص الأبوة إلا للذكور.

٢١ - ولاحظت اللجنة انخفاض مستوى مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية، وبخاصة عدم وجود نساء في مناصب اتخاذ القرارات على جميع المستويات.

٢٢ - ولاحظت اللجنة الأثر السلبي المحتمل للأزمة الاقتصادية على حياة المرأة الكورية.

المجالات الرئيسية المثيرة للقلق وتوصيات

٢٣ - أعربت اللجنة عن القلق لأن التقرير ركـز على القوانين والأحكام القانونية والسياسات والتدابير التشريعية، وبالرغم من ذلك لم يتضمن معلومات كافية عن الحالة الفعلية للمرأة في شتى مجالات الحياة. ولذلك، أوصت اللجنة بأن تقدم حكومة كوريا في تقاريرها القادمة المزيد من المعلومات الحقيقية بشأن الخلفية التاريخية عن كل موضوع وعن التنفيذ الاجتماعي - الاقتصادي الفعلي وإعمال القوانين الجديدة بشأن الأنظمة التي اعتمدت خلال الفترة ذات الصلة. وأوصت اللجنة أيضا بأن تقدم الحكومة الكورية في تقاريرها القادمة إلى اللجنة سردا مقارنا أو جدولا بيانيا بشأن التقدم المحرز منذ تقديم التقارير السابقة.

٢٤ - وأوصت اللجنة برصد وتقييم تنفيذ التدابير والسياسات التشريعية بشأن المرأة، وطلبت اللجنة إلى الحكومة أن تقدم لها المزيد من الإحصاءات والبيانات المفصلة حسب نوع الجنس في تقريرها القادم.

٢٥ - وأعربت اللجنة عن استحسانها لأن التمييز ضد المرأة قد عـُرف في عدد من مواد الدستور وقانون عام ١٩٨٩ بشأن تكافؤ الفرص، وبخاصة مزايا الأمومة للمرأة العاملة والمعاملة التفضيلية لعاملات معينات من أجل تصحيح الأوضاع التمييزية الموجودة حاليا، وعدم اعتبارها تمييزا.

٢٦ - ولاحظت اللجنة مع القلق أن تعريف التمييز لا يشمل التمييز غير المباشر أو التمييز على أساس المعتقدات الدينية أو الخيارات السياسية أو العمر أو الإعاقة.

٢٧ - وأوصت اللجنة بأن تذكر الحكومة على وجه التحديد سبل الانتصاف من التمييز غير المباشر، وأن تنشر المعلومات ذات الصلة، وأن تكفل تقديم المساعدة القانونية وأن تتعهد باتخاذ كافة التدابير الضرورية لزيادة معرفة النساء بالنواحي القانونية. وأوصت اللجنة أيضا بالإسراع في إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتوفير سبل الانتصاف من الممارسات التمييزية.

٢٨ - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء عدم تمثيل المرأة تمثيلا كافيا في هياكل السياسة العامة وهياكل اتخاذ القرارات، بما في ذلك النظام القضائي، وأكدت أهمية تبنـّي بيئة سياسية يكون من شأنها أن تفضي إلى ترقية المرأة في جميع قطاعات الحياة العامة والخاصة.

٢٩ - وأوصت اللجنة بتقديم المزيد من الدعم الحكومي لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والتثقيف السياسي وزيادة وعي الجمهور بالزعيمات، ومواصلة تعزيز الأهداف والحصص، وتقديم حوافز لتشجيع حصة بحد أدنى قدره ٣٠ في المائة لتمثيل المرأة في الأحزاب السياسية؛ وصياغة سياسات لزيادة مشاركة المرأة في النظام القضائي.

٣٠ - ولاحظت اللجنة مع القلق حالة عمالة المرأة في سوق العمل وأكدت أهمية ذلك الموضوع نظرا لـ "الأزمة الاقتصادية الآسيوية" الراهنة وأثرها على حالة المرأة. وزيادة بطالة الإناث أثارت أيضا قلق اللجنة. وذكِرت الحقائق التالية:

- التمييز بشأن التنسيب في الأعمال بنسبة تزيد على عشرة موظفين؛

- التحرش الجنسي والعنف، داخل الأسرة وخارجها على حد سواء؛

- عدم كفاية الحماية الاجتماعية للعاملات في القطاع الخاص؛

- الفجوة بين الأجور؛

- الفصل المهني، التركيز في المهن الأنثوية التقليدية؛

- تضارب المستويات التعليمية وفرص العمالة للمرأة؛

- التنفيذ وسياسات تصحيح أثر "الأزمة الآسيوية" على المرأة؛

- عدم كفاية الدعم المقدم لمنظمات المشاريع؛

- حالة المرأة في مجال الزراعة؛ ولا سيما المُسنات والمرأة في المناطق الريفية؛

- التصديق على اتفاقية واحدة من اتفاقيات منظمة العمل الدولية؛

- تسريح العاملات في وقت مبكر وزيادة العاملات اللاتي يعملن لبعض الوقت.

٣١ - وتوصي اللجنة بما يلي:

- توفير بيانات إحصائية عن العدد المتزايد للعاملين غير المتفرغين في برامج الحماية الاجتماعية؛

- تنفيذ مبدأ الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي؛

- الاعتراف بعمل المرأة غير المدفوع الأجر؛

- توفير نفس الحماية الاجتماعية للمرأة في القطاع الخاص كما في القطاع العام لتضييق الفجوة بين ظروف العمل في القطاعين العام والخاص؛

- تشجيع منظّمات المشاريع وتقديم الدعم الحكومي لهن، بما في ذلك في المجالات غير التقليدية؛

- توسيع نطاق إجازة الأمومة المدفوعة الأجر لتشمل القطاع الخاص؛

- زيادة مشاركة النقابات العمالية في حماية حقوق العاملات؛

- تصديق اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وبخاصة اتفاقيتا منظمة العمل الدولية ١١٠ و ١١١؛

- توضيح حقوق واستحقاقات العاملات في الأسر المعيشية التي ترأسها المرأة؛

- توضيح استحقاقات الأمومة؛

- القضاء على إعلانات التوظيف المقصورة على جنس دون الآخر؛

- شن حملات توعية لتشجيع الإبلاغ عن التحرش الجنسي والقضاء عليه في أماكن العمل؛

- زيادة تدريب الموظفين والجمهور بصفة عامة على مراعاة نوع الجنس لمنع التحرش الجنسي، والعنف العائلي، والعنف الجنسي وغير ذلك من الانتهاكات لحقوق المرأة.

٣٢ - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء حالة المرأة الريفية وخاصة إزاء تمثيلها تمثيلا ناقصا في مناصب صنع القرار/المناصب القيادية في القطاعين العام والخاص.

٣٣ - وشجعت اللجنة الحكومة على إيلاء كامل الاهتمام لحاجات المرأة الريفية ولضمان استفادتها من السياسات والبرامج في جميع المجالات، بما في ذلك مجالات مثل الاعتراف بالنساء كعاملات زراعيات لكي يستفدن من الحقوق الممنوحة بموجب قانون قواعد العمل وإمكانية الوصول إلى صنع القرارات، والخدمات الصحية والاجتماعية. وتوصي اللجنة أيضا بتنظيم عدد أكبر من الدراسات عن حالة المرأة الريفية وبالحصول على المزيد من البيانات الإحصائية للاستفادة منها في رسم السياسات؛ وإمكانية الوصول إلى الائتمان.

٣٤ - وذكرت الشواغل الأخرى التالية:

- دور الآلية الوطنية وسلطتها وميزانيتها؛

- رصد العنف الموجه ضد المرأة وشن حملات لتوعية الجماهير بغية الحد من انتشاره؛

- رفع السن الأدنى لزواج المرأة إلى ١٨ سنة؛

- ارتفاع معدل الإجهاض؛

- توضيح وتحسين قوانين الميراث؛

- عدم كفاية المعلومات عن أعداد النساء اللاتي يستخدمن المرافق الصحية، وخاصة المصابات منهن بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والأمراض التناسلية.

٣٥ - وأثنت اللجنة على حكومة جمهورية كوريا لما أبدته من شجاعة باستحداثها نظام حصص لتعيين النساء في بعض المناصب العامة وللأحكام الخاصة بحماية الأمومة على النحو المذكور في قانون قواعد العمل، وأوصت بتطبيق نظام الحصص ذلك على القطاع التجاري الخاص.

٣٦ - وأوصت اللجنة على وجه التحديد بأن تولي حكومة جمهورية كوريا اهتماما خاصا للاعتراف بالحق في الضمان الاجتماعي الذي يمنحه برنامج التأمين ضد البطالة لعام ١٩٥٥ للمعوقات، وبألا تعرض الأزمة الاقتصادية الراهنة للخطر سياسة توفير مجموعة متنوعة من البرامج للمسنات، بما في ذلك النهوض بصحتهن.

٣٧ - وأخيرا، أوصت اللجنة بأن تسحب حكومة جمهورية كوريا جميع تحفظاتها المتبقية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قبل عام ٢٠٠٠.

٣٨ - وطلبت اللجنة نشر هذه التعليقات الختامية في جمهورية كوريا على نطاق واسع لتوعية الكوريين وبخاصة الحكومة والمدراء والسياسيون، بالخطوات التي جرى اتخاذها لضمان المساواة الفعلية للمرأة وبالخطوات الإضافية التي يلزم اتخاذها في هذا الصدد. وطلبت اللجنة أيضا إلى الحكومة أن تواصل نشر الاتفاقية والتوصيات العامة للجنة وإعلان ومنهاج عمل بيجين على نطاق واسع، وخاصة على المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان.

- - - - -